في افتتاح ورشة العمل الخاصة بشهادة المطابقة للسيارات والإطارات

المتوكل:انضمام اليمن إلى هيئة التقييس الخليجية سيؤهلها للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون

العبدالله : انضمام اليمن سيعطي مسيرة التعاون بعداً جديداً

صنعاء / سبأ:

أكد وزير الصناعة والتجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل ان انضمام اليمن إلى هيئة التقييس الخليجية لم يكن محض صدفة ولا رغبة آنية، ولكنها رؤية بعيدة المدى تعكس نماء العلاقات الثنائية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

واعتبر الوزير المتوكل لدى افتتاحه أمس بصنعاء ورشة العمل الخاصة بالمصادقة على شهادة المطابقة للسيارات والإطارات التي تنظمها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وهيئة التقييس الخليجية، هذا الانضمام ترجمة واقعية لتوجهات قادة دول الخليج لتأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.. لافتا الى اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالانضمام الى التكتلات الاقتصادية في ظل التحديات التي تفرضها سياسة العولمة، لتوحيد الجهود والمواقف حماية للمصالح المشتركة.

وأوضح وزير الصناعة والتجارة ان انضمام اليمن الذي تحقق اعتباراً من بداية هذا العام إلى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل إحدى اللبنات والخطوات التي تنتهجها الحكومة اليمنية، خصوصا أنها عازمة على تحقيق استكمال عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال العام الجاري.. منوها بالتقدم الذي أحرزته اليمن في المفاوضات الأخيرة في جنيف وتحقيق مكاسب جيدة لليمن تخدم الهدف الاستراتيجي الذي تسعى للحصول عليه لدمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.. لافتا الى أهمية نشاط التقييس والدور الذي يلعبه في تيسير التجارة الدولية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وقال« إن المواصفات القياسية واللوائح الفنية هي الدستور الحاكم للتبادل التجاري بين دول العالم اليوم والعنصر الرئيسي الذي يحدد جودة السلع والمنتجات المتداولة بين عامة المستهلكين، وبما يساهم في تعميق قدرتها التنافسية والحماية من الغش والخداع وأيضا إرشاد الصناعيين والتجار المستوردين لتجنب المحظور».

وثمن الوزير المتوكل الجهود التي قامت بها هيئة التقييس الخليجية سواء في تحقيق انضمام اليمن إليها او في التعاون المستمر مع الهيئة اليمنية وتأهيل كوادرها او في إقامة وتنظيم مثل هذه الفعاليات التي تساهم في تطوير مؤسساتنا ونشر ثقافة التقييس والتطوير الهام الذي أصبح الآن ضرورة ملحة في عالم المتغيرات المعاصرة سواء في المجال الصناعي او التجاري أو الخدمي أو الحكومي.

وقال« إننا ومن منطلق الحرص على تمتين وتقوية الشراكة الإستراتيجية بين اليمن ودول مجلس التعاون وربط هذه الشراكة بالقطاع الخاص والذي يأتي ضمن اهتمامنا واستراتيجياتنا، فان إقامة ورعاية مثل هذه الفعاليات ما هو إلا تجسيد للشراكة الحقيقية وتحقيق للتطوير المؤسسي المنشود لهذا القطاع».

ودعا وزير الصناعة والتجارة أجهزة التقييس في الدول العربية وهيئاتها الإقليمية إلى توحيد الجهود للإسراع في إصدار أكبر عدد ممكن من المواصفات القياسية التي تواكب المستجدات والتطورات العالمية وتغطي احتياجات التجارة البينية بحيث تحقق ميزة تنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية.. مؤكدا اهمية الاهتمام بحماية المستهلك والعمل على تطبيق نظم الجودة وتحقيق التنمية المستدامة.

من جانبه ابدى امين عام هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور أنور العبدالله ثقته التامة وتفاؤله المطلق بأن انضمام اليمن الى الهيئة سيكون دعما إضافيا لمسيرة التعاون في مجال التقييس والأنشطة المرتبطة به.. مؤكدا ان هذا الانضمام سيعطي هذه المسيرة بعدا جديدا وزخما كبيرا وقوة دافعة وقيمة مضافة تساعد على تحقيق رسالة الهيئة وأهدافها الإستراتيجية بشكل اكثر فاعلية وبخطى اسرع واكبر.

واستعرض الانجازات التي حققتها هيئة التقييس الخليجية منذ إنشائها في العام 2004.. مشيرا الى ان اندماج الهيئة اليمنية في هذه المسيرة يجعلها جزءاً لا يتجزأ مما حققته الهيئة من انجازات او تعمل على تنفيذه حاليا وشريكاً فيما أصدرته من مواصفات قياسية يفوق عددها 5 آلاف مواصفة.

وأوضح العبدالله ان الهيئة أصدرت أكثر من 140 مواصفة قياسية خليجية لشهادات المطابقة للسيارات والإطارات منها 78 لائحة فنية الزامية تتعلق بالسيارات تلزم بها المصنعين بمتطلبات السلامة سواء لهيكل السيارة أو للأنظمة المزودة بها، وتضع حدا أعلى لنسبة الملوثات الغازية المنبعثة منها مساهمة من الهيئة في حماية البيئة.

وكان مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة المهندس احمد احمد البشة قد القى كلمة رحب في مستهلها بوفد هيئة التقييس الخليجية ومشاركتهم في ورشتي العمل حول المصادقة على شهادة المطابقة للسيارات والإطارات والمنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة.. مشيرا الى ان انضمام اليمن ممثلة بالهيئة اليمنية للمواصفات الى هيئة التقييس الخليجية سيساهم في تعزيز حماية المستهلك وتنمية المسيرة الاقتصادية لليمن ودول المنطقة .

وأوضح المهندس البشة ان الهيئتين اتفقتا على تنفيذ عدد من الفعاليات التعريفية والتوعوية للمساهمة في نشر مفاهيم التقييس والأنظمة الفنية..معربا عن امله في زيادة الاهتمام بتطبيق انظمة المواصفات والمقاييس والجودة بشكل ايجابي ومتفاعل واهتمام أفضل مما كان عليه سابقا من القطاعات المختلفة خاصة القطاع التجاري والصناعي والإنتاجي والخدمي.

وأكد مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس ان اختيار انعقاد الورشتين في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة يأتي إدراكا لما يمثله هذا القطاع وعلاقته المباشرة باعتباره رافدا من روافد التنمية.. مشيرا الى أهمية الالتزام بالتشريعات والنظم الفنية والمواصفات الموحدة للسلع والخدمات في مختلف المراحل الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية.

ويشارك في الورشة أكثر من 100 مشارك من وكلاء وتجار السيارات والإطارات والمختصين من مختلف الجهات.

إلى ذلك عقد بصنعاء مؤتمر صحفي مشترك لمدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة المهندس احمد احمد البشة وامين عام هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور انور العبدالله .

استعرض المؤتمر بحضور عدد من ممثلي وسائل الإعلام انضمام اليمن لهيئة التقييس الخليجية منذ مطلع العام الجاري وآفاق التعاون المستقبلي، واستفادة اليمن من هذا الانضمام.

وتطرق البشة والعبدالله الى الجهود المبذولة في إطار حماية المستهلك، والآليات المتبعة لضبط جودة المنتجات، وكذا الخطط الهادفة زيادة إصدار المواصفات القياسية الموحدة.

وأجاب مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات وأمين عام هيئة التقييس الخليجية عن استفسارات الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام حول الأنشطة والمهام والأهداف الإستراتيجية لهيئة التقييس الخليجية ومشاركة اليمن فيها كعضو فاعل.

المتوكل في افتتاح ورشة العمل الخاصة بشهادة المطابقة للسيارات والاطارات

جانب من المشاركين في الورشة

البشة: نأمل زيادة الاهتمام بتطبيق أنظمة المواصفات والمقاييس

في جلسة المباحثات بين المؤتمر الشعبي وحزب البعث العربي السوري

البركاني يؤكد حرص المؤتمر على تعزيز التعاون مع حزب البعث السوري

صنعاء / سبأ:

عقدت أمس في صنعاء جلسة مباحثات بين المؤتمر الشعبي العام، وحزب البعث العربي الاشتراكي السوري برئاسة الأمينين العامين المساعدين للحزبين سلطان البركاني وعبدالله الأحمر.

وفي بداية الجلسة أكد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية عمق وحميمية العلاقات التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين اليمني والسوري.. منوها بحرص القيادتين السياسيتين في البلدين على الدفع بعلاقات التعاون الثنائي إلى آفاق رحبة وصولا إلى تحقيق التكامل والشراكة المنشودة .

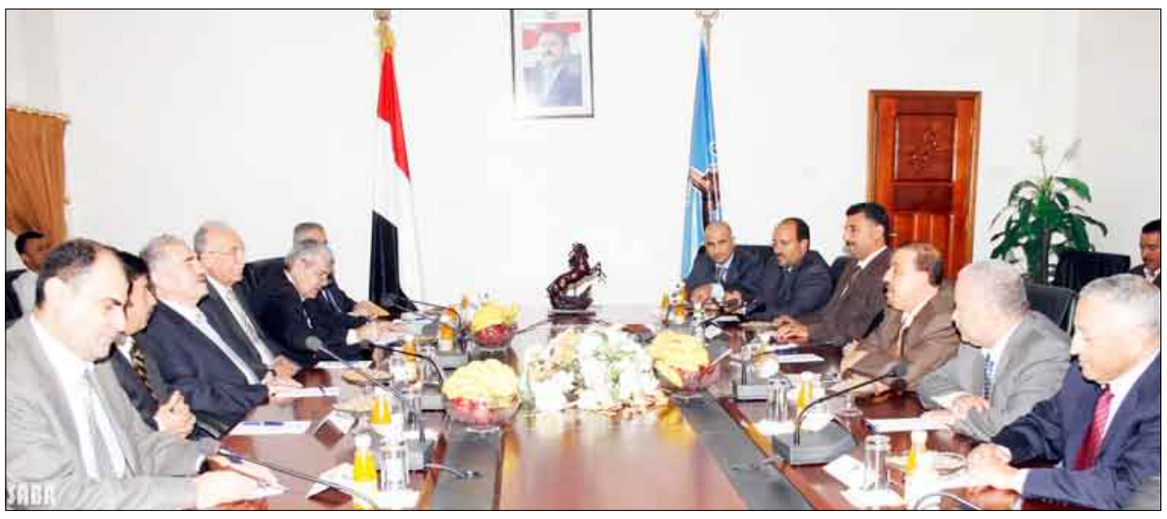
مباحثات حزبية يمنية سورية بين المؤتمر الشعبي العام وحزب البعث السوري

الأحمر يجدد موقف سوريا الداعم لليمن وأمنه واستقراره

وأكد البركاني حرص المؤتمر الشعبي العام على تعزيز التعاون القائم مع حزب البعث العربي الاشتراكي السوري بما يصب في خدمة وتنمية العلاقات الأخوية بين البلدين.

وتناول البركاني جهود الدولة المبذولة للتصدي للمؤامرات والمخططات التي تستهدف زعزعة امن اليمن واستقراره والمساس بوحدته وإعاقة مسيرته التنموية ..لافتا إلى حرص القيادة السياسية على اعتماد الحوار الوطني الجاد والمسؤول طريقا وحيدا لحل أية إشكالات بما يخدم مصالح الوطن العليا ويعزز من التلاحم الوطني.

وأثنى على المواقف السورية الثابتة إلى جانب اليمن وأمنه ووحدته ورفض التدخل في شؤونه الداخلية .. مبديا حرص المؤتمر الشعبي العام على الاستفادة من تجارب الأشقاء في سوريا في مواجهة الأزمات والتحديات التي تعترض مسيرة البناء والعمل السياسي والديمقراطي.

وتطرق إلى النتائج التي تمخضت عن اجتماع لندن الخاص باليمن الذي عقد أواخر يناير الماضي وفي مقدمة ذلك تأكيد الدعم لليمن وأمنه واستقراره ووحدته وكذا دعم جهوده لمواجهة التحديات الراهنة وتسريع وتائر التنمية الشاملة ومسيرة الإصلاحات.

من جانبه عبر الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي السوري عن سعادته والوفد المرافق بزيارة اليمن والتي تأتي في إطار اتفاق التعاون المبرم بين المؤتمر والحزب وبما يسهم في تعزيز جوانب التعاون بين الجانبين لما فيه خدمة العلاقات بين البلدين الشقيقين .

وأبدى الحرص على تنمية وتوسيع التعاون الثنائي القائم بين الحزبين بما يواكب التطور الذي تشهده علاقات التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين .

وجدد الأحمر موقف سوريا الداعم لليمن وأمنه واستقراره ووحدته ورفضها أي تدخل خارجي في شؤونه الداخلية.

وعبر الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي السوري عن ثقته في أن اليمن بكل فعالياته الحكومية وقواه السياسية والشعبية قادر على معالجه أية مشاكل من خلال الحوار ومن خلال تغليب المصلحة الوطنية على أي مصلحة ذاتية .

ولفت إلى أهمية تكاتف جهود الجميع في سبيل التعجيل بحل أية اشكاليات عبر الحوار، بما يحول دون إتاحة الفرصة لأي قوى خارجية للتدخل في شؤون اليمن والعبث بأمنه والمساس بوحدته الوطنية التي هي مكسب لكل العرب.

وتطرق إلى التطورات على الساحة السورية وما تحقق من نجاحات على صعيد العمل السياسي .

كما تركزت المباحثات على جوانب التعاون القائم بين المؤتمر الشعبي العام، وحزب البعث العربي الاشتراكي السوري وآفاق توسيعها وتعزيزها.

وشدد الجانبان على ضرورة تفعيل تبادل الزيارات بين كوادر الحزبين لتحقيق الاستفادة من الخبرات المتوفرة في البلدين وتوظيفها في مساق التعاون الثنائي .

وأكدا أهمية تفعيل دور واسهام الحزبين في تعزيز علاقات التعاون بين البلدين والشعبين وكذا أهمية تعزيز التواصل فيما بينهما لتنسيق جهودهما المكرسة لخدمة القضايا العربية المشتركة.

وفي حين أشادا بمستوى التطور لعلاقات التعاون القائمة بين البلدين في المجالات كافة .. أشارا إلى أهمية مواصلة الجهود لتنمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والإرتقاء بها إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين .

ووقف الجانبان أمام تطورات الأوضاع والمستجدات في المنطقة وفي مقدمتها التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء استمرار العدوان الصهيوني وكذا المستجدات في كل من العراق والسودان والصومال.

ونبها إلى خطورة تلك التحديات التي تحركها اطراف خارجية تتركز مصلحتها في استمرار الانقسامات والتناحرات بين الأشقاء في عدد من دول المنطقة .

من جهة ثانية قام وفد حزب البعث العربي الاشتراكي السوري برئاسة أمينه العام المساعد عبدالله الأحمر ومعه الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام سلطان البركاني بزيارة لجامع الصالح في العاصمة صنعاء.

وطاف الوفد السوري بأرجاء الجامع وتعرف على المفردات الجمالية التي يتميز بها الجامع وما يتسم به من نمط معماري فريد وفنون نقش متميزة استوعبت فنون العمارة الإسلامية والعمارة اليمنية ومزجتها بروح العصر الحديث.

واستمع الوفد من القائمين على الجامع إلى شرح حول مكوناته وملحقاته وسعته الاستيعابية التي تتسع لأكثر من 49 ألف مصل من الجنسين وما يقام فيه من أنشطة منها إدارة 11 حلقة قرآنية والعديد من الندوات والمحاضرات والدروس, فضلا عن الدور العملي والتنويري الذي تقوم به الكلية الملحقة بالجامع.

وعبر رئيس الوفد في كلمته في سجل الزوار عن الإعجاب بالجامع وما يمثله من مفخرة حضارية وإسلامية تتميز بها اليمن.. مؤكدا عظمة الرسالة التي يؤديها في التعريف بأسس ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف الذي جاء به النبي الخاتم للبشرية جمعاء محمد صلى الله عليه وسلم.

وقدم الوفد لمكتبة الجامع هدية من فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية عبارة عن مصحف شريف مخطوط باليد من قبل أمهر الخطاطين على مستوى العالم العربي.

الوفد السوري يقدم هدية من الرئيس الأسد لجامع الصالح عبارة عن مصحف مخطوط بيد أمهر الخطاطين

مطلوب التغيير.. وليس الغرور

رياض شمسان

بداية أود الإشارة إلى أنه بعد نشر مقالي (التغيير إلى الأفضل) في هذا العمود يوم الاثنين الماضي.. تلقيت العديد من الاتصالات التلفونية من بعض الأصدقاء الأعزاء والقراء الكرام الذين طلبوا مني طرح بعض الملاحظات المهمة في مقالي اليوم والتي تركز معظمها على أنه لو بادرت الحكومة الآن في البدء بتنفيذ وإنجاز المهام الوطنية المذكورة أدناه والتي تتطلبها المرحلة الراهنة وذلك في غضون شهر واحد فقط.. فإن بلادنا ستتجاوز كافة التحديات وسننعم بالخير والنماء والأمن والاستقرار.. وبالتالي سيسهم مؤتمر الرياض لدعم اليمن بفاعلية في مساندتنا لتحقيق المزيد من الخير والتقدم والازدهار وبالذات في المجال الاقتصادي والاستثماري ومكافحة البطالة ومحاربة الإرهاب وترسيخ الأمن والاستقرار.. وبذلك ستصلح الأمور في البلاد.. ولن نحتاج إلى انتظار مشاركة أحزاب اللقاء المشترك في الحوار الوطني.. لأنه حينها لن يكون هناك حوار مادامت الأوضاع في بلادنا أصبحت متطورة مزدهرة آمنة ومستقرة..

ولذا ما على الحكومة اليوم إلا أن تتفرغ تماما للتغيير وبعيداً عن الغرور لتنفيذ وإنجاز الأولويات العشر الواردة في رسالة الأخ رئيس الجمهورية.. وكذا العمل على إنجاز المقترحات المتواضعة التالية:

(1) إعداد ووضع قائمة الدعم المطلوب من مؤتمر الرياض القادم.. بحيث تتضمن القائمة أهم المساعدات المطلوبة في مجال مكافحة البطالة داخل اليمن.. وكذا استيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل في السعودية وفي دول الخليج وغيرها. إضافة إلى الدعم المطلوب في المجالات الاقتصادية والتنموية والأمنية.. مع ضرورة التركيز على طلب الأهم قبل المهم.

(2) البدء بتنفيذ مكافحة البطالة من خلال إنشاء هيئة عامة لمكافحة البطالة.. تعمل على خلق مجتمع إنتاجي وذلك بإقامة مشاريع إنتاجية في محافظات الجمهورية.. وتوزيع الأراضي الزراعية على الشباب.

(3) بدء العمل بالإصلاحات المالية والإدارية وتطبيق القوانين على الجميع من دون استثناء أحد مهما كانت مكانته الاجتماعية.. ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.. وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

(4) تثبيت الأسعار وخاصة للمواد الغذائية من خلال تفعيل دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية لتأمين تحسين مستوى معيشة المواطنين.

هذه أبرز المهام الوطنية المطلوب من الحكومة إنجازها في المرحلة الراهنة.. وهذا يتطلب من المسؤولين التحلي بالإرادة السياسية القوية والنوايا الخيرة، والعمل ليلاً ونهاراً بكل أمانة وإخلاص، وسيبارك الله خطواتهم وستنعم اليمن أرضاً وشعباً بالخير والتطور والازدهار والأمن والاستقرار.